

أثر بيئة الأعمال على فعالية إدارة المشاريع في
ولايات الجنوب الجزائري: تامنغست، عين صالح،
عين قزام – خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤

الباحثة: خولة نقدة-<https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/10039>



إعداد

سليمان الجبرين

مقدمة

تندرج هذه الورقة النقدية ضمن متطلبات مادة الدراسات النقدية، وتهدف إلى تقديم قراءة تحليلية معمّقة للأسس النظرية التي اعتمدتها الباحثة خولة نقدة في أطروحتها للدكتوراه. تتناول الرسالة إشكالية محورية تتمثل في مدى تأثير البيئة الداخلية والخارجية على فعالية إدارة المشاريع الإنشائية في ولايات أقصى الجنوب الجزائري (تامنغست، عين صالح، عين قزام)، وقد صمّمت الباحثة نموذجاً يتضمن متغيراً مستقلاً (عوامل البيئة الداخلية والخارجية) ومتغيراً تابعاً (فعالية إدارة المشاريع) ومتغيراً وسيطاً (إدارة المشاريع بعناصرها: الوقت، التكاليف، الجودة، الموارد البشرية). وقد اعتمدت على عينة من ١٠٤ مقالة متخصصة في الأشغال العمومية والسكن والري، واستخدمت أدوات التحليل الإحصائي SPSS 23 ونمذجة المعادلات البنائية عبر Smart PLS 4. سنتناول في هذا النقد النظريات والمقاربات العلمية الرئيسية التي بُنيت عليها الدراسة، مع تقييم مدى ملاءمتها للسياق المدروس، وعمق توظيفها، والفجوات النظرية التي يمكن رصدها.

أولاً: نقد التحليل الاستراتيجي لبيئة الأعمال

خصصت الباحثة الفصل الثاني بالكامل لما أسمته "التحليل الاستراتيجي لبيئة الأعمال"، وانطلقت من مقارنة الإدارة الاستراتيجية بوصفها الإطار النظري الحاكم لتحليل البيئة. وقد تضمن هذا الفصل مباحث حول ماهية الإدارة الاستراتيجية ومستوياتها ومكوناتها، ثم التحليل الاستراتيجي للبيئة الخارجية والداخلية، وصولاً إلى تحليل بيئة الأعمال في الجزائر من خلال مؤشرات دولية.

الملاحظة الأولى: الطابع الوصفي الغالب على التأصيل النظري. ما يلاحظ على هذا الفصل أنه يميل إلى العرض الوصفي لمفاهيم الإدارة الاستراتيجية أكثر من تقديم تأصيل نظري نقدي. فالباحثة تستعرض تعريفات الإدارة الاستراتيجية ومستوياتها ومكوناتها بطريقة أقرب إلى المراجعة المعرفية العامة منها إلى بناء إطار نظري متماسك يخدم الإشكالية مباشرة. والسؤال الذي يُطرح هنا: لماذا اختارت الباحثة مقارنة الإدارة الاستراتيجية تحديداً من بين المقاربات المتعددة لتحليل البيئة؟ ولماذا لم تُبرر هذا الاختيار بشكل صريح من خلال مقارنته بمقاربات أخرى كالنظرية المؤسسية أو نظرية التبعية للموارد أو نظرية الطوارئ ((Contingency Theory)).

أولاً: نقد التحليل الاستراتيجي لبيئة الأعمال

الملاحظة الثانية: الفجوة بين الإطار الاستراتيجي ومستوى التحليل. إن مقارنة الإدارة الاستراتيجية نشأت أساساً لتحليل سلوك المنظمات الكبرى في بيئات تنافسية ناضجة ومعقدة. والمقاولات التي درستها الباحثة هي في غالبيتها مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناشطة في مجال البناء والأشغال العمومية بولايات ذات كثافة اقتصادية منخفضة وطابع تنموي يغلب عليه القطاع العام. وهذا يطرح إشكالية جوهرية حول مدى ملائمة أدوات التحليل الاستراتيجي الكلاسيكية لهذا النوع من المؤسسات في هذا السياق، إذ أن هذه المقاولات لا تتحرك في منطق السوق الحر بقدر ما تتحرك في منطق الصفقات العمومية والبرامج الحكومية.

أولاً: نقد التحليل الاستراتيجي لبيئة الأعمال

الملاحظة الثالثة: غياب التكيف السياقي. لم تقدم الباحثة مبرراً نظرياً واضحاً لكيفية تكيف مفاهيم التحليل الاستراتيجي مع خصوصية بيئة أقصى الجنوب الجزائري. فالبيئة هناك تتسم بخصائص فريدة: شساعة المساحة، قساوة المناخ، ضعف البنية التحتية الرقمية والاتصالات، هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، ومحدودية المنافسة الحقيقية بين المقاولات. وكل هذه الخصائص تجعل من الأدوات الاستراتيجية الغربية التقليدية بحاجة إلى تعديلات جوهرية، وهو ما لم تناقشه الدراسة بالعمق الكافي.

ثانياً: نقد توظيف نموذج القوى الخمس لبورتر

تضمنت الدراسة في الفصل الثاني مطلباً خاصاً بتحليل القوى التنافسية الخمس لبورتر، وهو أداة تحليلية واسعة الانتشار في أدبيات الإدارة الاستراتيجية لتحليل بيئة الصناعة.

الملاحظة الأولى: عدم ملائمة النموذج للسياق المدروس. إن نموذج بورتر صُمم في الأصل لتحليل الصناعات في اقتصادات السوق الحر حيث تسود المنافسة الكاملة أو شبه الكاملة، وحيث تلعب قوى العرض والطلب دوراً محورياً في تشكيل هيكل الصناعة. أما في سياق المقاولات الإنشائية بولايات أقصى الجنوب الجزائري، فإن الواقع مختلف جذرياً: المنافسة محدودة بسبب قلة عدد المقاولات المؤهلة، والدولة هي الزبون الرئيسي (إن لم يكن الوحيد) من خلال الصفقات العمومية، وتهديد الداخلين الجدد ضعيف بسبب الظروف المناخية والجغرافية الصعبة التي تحدّ من جاذبية السوق، كما أن مفهوم المنتجات البديلة لا ينطبق بالمعنى التقليدي على المشاريع الإنشائية العمومية. وبالتالي فإن تطبيق هذا النموذج دون تكييف جوهري يُضعف من القيمة التحليلية للدراسة.

ثانياً: نقد توظيف نموذج القوى الخمس لبورتر

الملاحظة الثانية: غياب النقاش حول حدود النموذج. كان من المتوقع أن تناقش الباحثة الانتقادات الموجهة لنموذج بورتر في الأدبيات الحديثة، لا سيما تلك المتعلقة بتجاهله للعوامل المؤسسية والتنظيمية، وافترضه لعقلانية الفاعلين الاقتصاديين، وعدم أخذه بالحسبان دور الدولة كفاعل أساسي في تشكيل بيئة الصناعة. وهذا الأخير بالذات يُعدّ عنصراً حاسماً في الحالة الجزائرية حيث الدولة هي المشرّع والممّول وصاحب المشروع والرقيب في آن واحد..

ثانياً: نقد توظيف نموذج القوى الخمس لبورتر

الملاحظة الثالثة: الحاجة إلى نماذج بديلة أو مكّلة. كان يمكن للباحثة أن تستعين بنماذج أكثر ملاءمة مثل تحليل PESTEL الذي يأخذ بعين الاعتبار العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية بشكل أكثر شمولية، أو أن تعتمد على النظرية المؤسسية (Institutional Theory) التي تركز على تأثير الأطر التنظيمية والمعارية والثقافية على سلوك المنظمات، وهي أكثر ملاءمة لبيئة يهيمن عليها القطاع العمومي.

ثالثاً: نقد الإطار النظري لإدارة المشاريع الإنشائية

خصصت الباحثة الفصل الأول لتحليل الأسس الفكرية لإدارة المشاريع الإنشائية، وتناولت فيه تطور مفهوم إدارة المشاريع، وتخطيط وتنظيم المشروع الإنشائي، والتوجيه والرقابة، وعناصر إدارة المشاريع وجدولتها (الوقت، التكاليف، الموارد البشرية، الجودة)، ودورة حياة المشاريع الإنشائية.

الملاحظة الأولى: الاعتماد المفرط على المقاربة المعيارية (PMBOK) يبدو من هيكل الفصل الأول أن الباحثة اعتمدت بشكل رئيسي على المقاربة المعيارية لإدارة المشاريع وفق إطار PMBOK الصادر عن معهد إدارة المشاريع ((PMI)، وكذلك أشارت إلى منهجيات مثل PERT و CPM و PRINCE2 و CCPM. وهذه المقاربة على أهميتها التطبيقية تبقى أداة إرشادية أكثر منها نظرية تفسيرية. بمعنى أنها تجيب عن سؤال "كيف ندير المشاريع؟" لكنها لا تجيب بالضرورة عن سؤال "لماذا تنجح أو تفشل المشاريع في سياقات معينة؟"، وهو السؤال الأقرب إلى إشكالية الدراسة.

.

ثالثاً: نقد الإطار النظري لإدارة المشاريع الإنشائية

الملاحظة الثانية: غياب النظريات التفسيرية لنجاح وفشل المشاريع. كان من الأجدر أن تتبنى الدراسة نظريات تفسيرية أعمق مثل نظرية الطوارئ (Contingency Theory) التي ترى أن نجاح إدارة المشاريع يتوقف على التوافق بين أساليب الإدارة وخصائص البيئة المحيطة، وهي أكثر ارتباطاً بإشكالية البحث التي تدرس تحديداً أثر البيئة على الفعالية. كذلك كان يمكن الاستفادة من نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory) لتحليل العلاقات المعقدة بين أطراف المشروع (الدولة، المقاول، مكاتب الدراسات، المجتمع المحلي)، ومن نظرية الوكالة (Agency Theory) لتفسير إشكاليات الرقابة والانحراف في التنفيذ..

ثالثاً: نقد الإطار النظري لإدارة المشاريع الإنشائية

الملاحظة الثالثة: عدم مراعاة خصوصية المشاريع الإنشائية في الدول النامية. إن أدبيات إدارة المشاريع الإنشائية في الدول النامية تُظهر أن هناك عوامل فشل خاصة بهذه السياقات تتجاوز العوامل التقليدية المعروفة في الأدبيات الغربية، مثل الفساد الإداري، وضعف الحوكمة، والبيروقراطية المفرطة، وعدم استقرار الأسعار، ونقص العمالة المؤهلة. وعلى الرغم من أن الباحثة أشارت إلى بعض هذه العوامل في الجانب التطبيقي، إلا أنها لم تؤصّل لها نظرياً ولم تستحضر الأدبيات المتعلقة بإدارة المشاريع في سياق الدول النامية بشكل كافٍ.

رابعاً: نقد نموذج الدراسة والعلاقات النظرية بين المتغيرات

صممت الباحثة نموذجاً يتضمن ثلاثة مستويات من المتغيرات: المتغير المستقل (عوامل البيئة الداخلية والخارجية)، والمتغير الوسيط (إدارة المشاريع بعناصرها الأربعة)، والمتغير التابع (فعالية إدارة المشاريع).

الملاحظة الأولى: إشكالية التمييز بين المتغير الوسيط والمتغير التابع. إن التمييز بين "إدارة المشاريع" كمتغير وسيط و"فعالية إدارة المشاريع" كمتغير تابع يطرح إشكالية مفاهيمية دقيقة. فما هو الحد الفاصل بين إدارة المشاريع (الوقت، التكاليف، الجودة، الفريق) وفعالية إدارة المشاريع؟ إذا كانت إدارة الوقت والتكاليف والجودة هي عناصر المتغير الوسيط، فبماذا يُقاس المتغير التابع (الفعالية) إن لم يكن بهذه العناصر ذاتها؟ هذا التداخل المفاهيمي كان يستوجب تبريراً نظرياً أعمق وتمييزاً إجرائياً أوضح بين المفهومين. وفي الأدبيات، عادةً ما تُقاس فعالية إدارة المشاريع بمعايير مختلفة عن مدخلات العملية الإدارية ذاتها، كرضا أصحاب المصلحة، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمشروع، والأثر طويل المدى.

رابعاً: نقد نموذج الدراسة والعلاقات النظرية بين المتغيرات

الملاحظة الثانية: خطية النموذج وتبسيط العلاقات. يفترض النموذج علاقة خطية أحادية الاتجاه: البيئة تؤثر على إدارة المشاريع، وإدارة المشاريع تؤثر على الفعالية. لكن الواقع أكثر تعقيداً من ذلك بكثير. فالعلاقة بين البيئة وإدارة المشاريع قد تكون تبادلية (إدارة المشاريع الناجحة قد تحسّن البيئة المحلية بدورها من خلال تطوير البنية التحتية ورفع الكفاءات)، كما أن هناك متغيرات معدّلة (Moderating Variables) لم يأخذها النموذج بالحسبان مثل حجم المقاوله ونوع المشروع ومصدر التمويل ومدة الخبرة في المنطقة..

رابعاً: نقد نموذج الدراسة والعلاقات النظرية بين المتغيرات

الملاحظة الثالثة: عدم تضمين نظرية واضحة للوساطة. إن اعتماد إدارة المشاريع كمتغير وسيط يتطلب تأصيلاً نظرياً لآلية الوساطة (Mediation Mechanism). لماذا نفترض أن البيئة تؤثر أولاً على إدارة المشاريع ثم من خلالها على الفعالية، وليس مباشرة؟ هذا السؤال يحتاج إلى إجابة نظرية مدعومة بالأدبيات، وليس مجرد افتراض إحصائي يُختبر بالمعادلات البنائية. فالاختبار الإحصائي يُثبت وجود الأثر غير المباشر أو ينفيه، لكنه لا يُفسر لماذا يحدث هذا الأثر.

خامساً: نقد تحليل مؤشرات بيئة الأعمال في الجزائر

خصصت الباحثة المبحث الرابع من الفصل الثاني لتحليل بيئة الأعمال في الجزائر باستخدام ثلاثة مؤشرات دولية: مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر سهولة أداء الأعمال ((Doing Business)، بالإضافة إلى مؤشر مدركات الفساد.

الملاحظة الأولى: الاعتماد على مؤشرات توقفت عن الصدور. من المعلوم أن البنك الدولي أوقف تقرير Doing Business منذ عام ٢٠٢١ بعد فضيحة التلاعب في البيانات، وهو ما يطرح تساؤلاً حول مدى موثوقية هذا المؤشر كأداة تحليلية، خاصة أن فترة الدراسة تمتد حتى ٢٠٢٤. كان على الباحثة أن تناقش هذا الأمر وأن تبحث عن مؤشرات بديلة أو مكملّة مثل مؤشر B-READY الذي أطلقه البنك الدولي كبديل.

الملاحظة الثانية: الفجوة بين المؤشرات الكلية والواقع المحلي. تقيس هذه المؤشرات بيئة الأعمال على المستوى الوطني (وعادةً تركز على العاصمة والمدن الكبرى)، بينما الدراسة تتناول ولايات أقصى الجنوب التي تتسم بخصوصية كبيرة. فما يصدق على بيئة الأعمال في الجزائر العاصمة قد لا يصدق بالضرورة على تامنغست أو عين قزام. وكان من الأفضل أن تستكمل الباحثة هذا التحليل بمؤشرات محلية أو ببيانات ميدانية خاصة ببيئة الأعمال في الولايات المدروسة.

سادساً: نقد المنهجية في علاقتها بالإطار النظري

الملاحظة الأولى: الفصل بين الجانب النظري والتطبيقي. يُلاحظ أن هناك انفصلاً بين ما عُرض في الفصلين النظريين وما طُبّق في الجانب الميداني. فالفصل الثاني يتحدث عن التحليل الاستراتيجي ونموذج بورتر وغيرها، لكن الاستبيان وأدوات القياس لا تعكس بالضرورة هذه الأطر النظرية بشكل مباشر. وهذه فجوة شائعة في الرسائل الأكاديمية العربية حيث يكون الإطار النظري مجرد مراجعة أدبية عامة لا تتصل عضوياً بالأدوات المنهجية المستخدمة.

الملاحظة الثانية: حجم العينة ومدى تمثيلها. العينة المكونة من ١٠٤ مقاولات قد تكون مقبولة إحصائياً لاستخدام Smart PLS 4، لكن السؤال النظري هو: هل هذه العينة تمثل بشكل كافٍ تنوع المقاولات في ثلاث ولايات مختلفة ذات خصائص متباينة؟ وهل تم مراعاة التوزيع النسبي بين الولايات وبين القطاعات الثلاثة (أشغال عمومية، سكن، ري)؟ إن تجانس العينة أو تباينها يؤثر جوهرياً على صدق النتائج وقابليتها للتعميم.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

